برنامج المساعدة الأمريكي الى دول أمريكا اللاتينية عام 1961

دراسة في تاريخ السِياسية الاقتصادية

أ.م.د . بشرى طايس عبد المؤمن

كلية التربية/الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: المساعدة الامريكية، امريكا اللاتينية، جون كينيدي، 1961

الملخص:

يعد الاقتصاد العصب الحقيقي وراء النفوذ الأمريكي في دول أمريكا اللاتينية، والطريق للوصول إلى الاهداف الإستراتيجية والامنية الأمريكية، وان جملة عوامل ساعدت الأمريكيون التحكم باقتصاد غالبية دول أمريكا اللاتينية منها داخلية وأخرى خارجية. وشكل الاستثمار الأمريكي في دول القارة اهم وسائل التغلغل الأمريكي هناك، مما انعكاس على اقتصاديات تلك الدول، حتى ان التدخل الأمريكي المباشر في بعض دول القارة استخدم تحت مسمى حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية، والملاحظ ان بعد الحرب العالمية الثانية تم الربط بين الاستثمار الأمريكي والمساعدة الأمريكية المقدمة لتلك الدول، وفي عهد إدارة جون كنيدي (1961-1963) شرع برنامج (التحالف من اجل التقدم) عام 1961، الذي ربط المساعدة الأمريكية مع برامج الإصلاح والتحديث في دول أمريكا اللاتينية. وخلفت المساعدة الأمريكية التي أدرجت ضمن البرنامج نتائج سياسية واقتصادية عكست الهدف الحقيقي من تشريع البرنامج، وما تسعى من ورائه السياسة الامريكية من تقديم اي مساعدة بما يحقق المصالح الامريكية.

المقدمة :

مع ان المساعدة تحمل في طياتها دلالات إنسانية، اتخذ في مفهوم السياسة الاستعمارية المعاصرة تقديم المساعدة الخارجية بُعدا أخر في جوهره ذات أهداف ومصالح استعمارية وضعت اساسا على حساب الشعوب التي منحت لها المساعدة.

وبما ان الاقتصاد مثل العصب الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية في بناء قوتها منذ استقلالها عن بريطانيا عام 1783، وطريق الوصول إلى أهدافها الإستراتيجية والأمنية، لذا وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها الاقتصادية اساسا في بناء علاقاتها الدولية ومن ضمن ذلك دول أمريكا اللاتينية التي ترتبط بنطاق اقليمي مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك كانت أول مناطق الاهتمام الأمريكي، واستطاعت الرأسمالية الأمريكية التحكم باقتصاد غالبية دول أمريكا اللاتينية، وساعدتها جملة عوامل لتحقق ذلك منها، الداخلية ما بين طبيعة الهرم الاجتماعي المسيطر على مجتمعات تلك الدول، والمنافسة السياسية، وتدخل الجيش في شؤون الحكم، وحدوث الانقلابات السياسية والعسكرية بشكل متكرر. اما الخارجية، فتمثلت بالتنافس الاستعماري، ومنها الاطماع الأمريكية الإستراتيجية في المناطق الإقليمية. واستخدم الاستثمار الأمريكي كأهم

وسيلة من وسائل التغلغل في دول أمريكا اللاتينية، لاستغلال ثروات القارة، ولتصريف المنتوجات الأمريكية. ومع توسع النشاط الأمريكي في بعض دول القارة، واصطدامه بمصالح قوى استعمارية أخرى استخدم التدخل الأمريكي المباشر تحت ذريعة حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية.

ومنحت المتغيرات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية مركز للولايات المتحدة الأمريكية كأقوى قوة رأسمالية، جعلها توظف هذا المركز كحامية لرأسمالية العالمية ضد القوى الشيوعية، وفي تعزيز قوتها وحماية مصالحها وتوسعها، فضلا عن نجاح برنامج المساعدة الاقتصادية الأمريكي لإنعاش أوربا (مشروع مارشال) عام 1947 الذي حقق مكاسب إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية قد أعطى دفعة لل‌سياسة الأمريكية في تبني مشاريع مساعدات على النطاق العالمي ومنها دول أمريكا اللاتينية، التي تعدها الولايات المتحدة الأمريكية من مناطق نفوذها، الامر الذي يتوجب عليها عدم السماح لأي تيارات معارضة ل‌لأهداف الأمريكيةٍ وتضر بالمصالح الأمريكية الوصول إلى السلطة في تلك الدول، ولتحقيق ذلك تم نهج سياسة تتوافق بين الاستثمار الأمريكي والمساعدة الأمريكية المقدمة إلى الدول النامية.

وقع موضوع الدراسة على المساعدة الأمريكية لأنها جزء أساسي اعتمدته السياسة الأمريكية في سياستها الاستعمارية، حيث وضعت إدارة الرئيس الديمقراطي جون كيندي (1961-1963) المساعدة الأمريكية الى دول أمريكا اللاتينية ضمن برنامج (التحالف من اجل التقدم) لعام 1961، وربطت الإدارة الأمريكية المساعدة مع برامج الإصلاح والتحديث في دول أمريكا اللاتينية، ليكون طريقا للوصول الى هذه السياسة. والملاحظ ان حجم الأموال الموظفة في البرنامج كبيرة، وشملت تسعة عشر دولة منها البرازيل والمكسيك والأرجنتين (على الترتيب) كانت من أكثر الدول اللاتينية في حجم الأموال الموظفة في الاستثمارات الأمريكية، مع ذلك كانت تعاني من أعلى مستويات التضخم، ومن أكثر دول العالم من حيث الديون؟!.

وإمام هذا الطرح حاولت الدراسة التعرف على الهدف الحقيقي من برنامج المساعدة الأمريكي حيال دول أمريكا اللاتينية، وما نتائجه السياسية والاقتصادية هناك في عهد ادارة الرئيس جون كيندي.

ولاتساع عدد الدول والأحداث الدائرة حولها الدراسة، جرى التطرق إلى اهم الأحداث التاريخية التي اثرت بشكل عام على مجريات السياسة الأمريكية حيال تلك ال‌دول، وبما ان الدراسة تناولت مرحلة تاريخية حدثت خلالها انقلابات سياسية وعسكرية كثيرة في دول أمريكا اللاتينية[1] اورد منها ما لمس موضوع فقط، وحملت الدراسة في طياتها جهد علمي متواضع غايته طرح الامور بكل جوانبها للوصول إلى الاستنتاجات.

■ مفهوم المساعدة الاجنبية:

المساعدة الأجنبية، قدمت بإشكال عديدة منها الاقتصادية والعسكرية او من انواع اخرى. ووفق هذه الدراسة سوف يتم التركيز على المساعدة الاقتصادية التي كانت احد إشكال تدفق رؤوس أموال الدول الصناعية إلى دول العالم النامية لتغطية احتياجات تلك الدول من رؤوس الأموال لتنمية اقتصادها، وان طلب دول العالم النامية المساعدة الاقتصادية الأجنبية يجب ان يخضع إلى قدرة اقتصادها على هضم الموارد الأجنبية التي تتيحها له رؤوس الأموال الأجنبية التي تحصل عليها، والإفادة منها لدعم البنيان الاقتصادي، إلى جانب القدرة على سداد الالتزامات التي تترتب في الحصول على المساعدة، لذلك فان أي تدفق للأموال الأجنبية فوق الطاقة الاقتصادية القومية يؤثر سلبا على هذا الاقتصاد[2].

ويمكن ان تحقق المساعدة نتائجها الايجابية في اسعاف اقتصاد الدول النامية اذا سوقت بالاتجاه الصحيح بعيد عن المصالح الخفية للدول الصناعية.

- **المساعدة الأمريكية الى دول أمريكا اللاتينية (1945-1960):**

فقد جاء التطبيق الفعلي لتقديم المساعدة الاقتصادية حسب المنظور الأمريكي مخالف لجوهر الاساسي من المساعدة، حينما تركزت السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية حول احتواء التوسع الشيوعي السوفيتي لذلك عقدت الولايات المتحدة الأمريكية أول ميثاق للمساعدة المتبادلة عالميا مع دول قارة أمريكا اللاتينية (التي عدتها قارة لنفوذ الأمريكي) وعرف بميثاق ريو في 2 أيلول 1947، والذي نص (العمل الجماعي الأمريكي ضد أي اعتداء داخلي أو خارجي بأكثرية ثلثي أعضاء الدول الأمريكية، على فرض عقوبات اقتصادية على المعتدي، ودون استخدام القوة العسكرية في اية دولة دون موافقتها)[3]، وقدمت المساعدة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لإنعاش أوربا الغربية وفق مشروع مارشال عام 1947، بالمقابل اقتصرت العلاقة الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية في المجال الإقليمي، وإقامة الجامعة الأمريكية بين الدول الأمريكية عام 1948، بهدف إزالة الحواجز النفسية، ولاحتواء المد الشيوعي. بينما كانت ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بسياسية الاحلاف مع أوربا الغربية وآسيا[4].

وهذا يبين ان الاستراتيجية الامريكية في التعامل مع مناطق امريكا اللاتينية تختلف عن المناطق الاخرى، لاعتبار انها مناطق تقع تحت سيطرتها.

وبدى ذلك واضحا من خلال عدم تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة مماثلة لدول أمريكا اللاتينية إلا بعد اقامة حلف شمال الأطلسي مع دول أوربا الغربية لمواجهة الخطر السوفيتي عام 1949، وبطلب من تلك الدول، اما الهدف الحقيقي من تقديم المساعدة العسكرية، المحددة، فكان لتدعيم مركز القوات المسلحة في الحياة السياسية من اجل حماية المصالح والاحتكارات الضخمة الأمريكية في القارة، التي تتلاقى مع مصالح الملاك الإقطاعيين والرأسماليين المتنفذين في جهاز الحكم المؤيدون للوجود الأمريكي الضامن لاستمرار ونمو ثرواتهم على أساس استغلال الرأسمال الأمريكي، أي خلق حكومات مؤيدة للوجود الأمريكي، وهذا ما بينه وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس (1953- 1957) بقوله (ان السيطرة السياسة في كثير من دول أمريكا الجنوبية في يد القادة العسكريين، وهؤلاء يتمتعون بقوة هائلة، اكثر من أي وقت اخر، لان وزارة الدفاع الأمريكية خلقت لهم قوة حربية، كحلفاء عسكريين من خلال مبدأ حلف ريو)[5]، وعلى هذا المسار دعمت حكومة واشنطن الانقلاب العسكري في كولومبيا عام 1953 وفي غواتيمالا والبرازيل عام 1954، وما عمق هذه السياسة أحداث الثورة الكوبية في قلب نظام الحكم عام 1955[6].

وارتبط تدعيم سياسة المساعدة الأمريكية مع تزايد النشاط الاقتصادي الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية على تلافي حدوث أزمة مالية تماثل الأزمة الاقتصادية عام 1929[7]، وتدعيما لمركزها الدولي، من خلال نهج سياسة أخرى بعدما نجحت في إزاحة كل من بريطانيا وفرنسا من ميدان الاستثمار نتيجة أزماتهما الاقتصادية جراء الحرب، واضطرار بريطانيا إلى بيع جزء من استثماراتها البالغة 40% من الاستثمارات الأجنبية الى الولايات المتحدة الأمريكية لتسدد ديونها[8]، طبقت الاخيرة نظام التجارة الحرة على الصعيد العالمي، فمع تبعات الحرب، وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، وتوسع الصناعات التحويلية، وإمكانية التوسع في السوق العالمي، وزيادة طلب المالكين والعاملين في القطاع الصناعي الأمريكي لتحسين أوضاعهم الاقتصاد، ولحاجة النخبة الصناعية الامريكية في الولايات الشمالية إلى أيد عاملة أجنبية تتولى عمليات أنتاج المخصصة للأسواق الأجنبية، كما ان النخبة الرأسمالية الأمريكية في الولايات الغربية والجنوبية المصدرة للسلع، سعوا إلى خفض تكاليف اليد العاملة، واتفقت النخبتان على إقامة نظام ليبرالي استعماري في نطاق الاستثمار الأجنبي، ووفق نظام التجارة الحرة دخلت الولايات المتحدة الأمريكية السوق الاجنبي، كوسيلة

للوصول إلى اليد العاملة الصناعية الأجنبية (ذات التكلفة المنخفضة)، والموارد الطبيعية الأجنبية (رأسمال انتاج السلع). ولدعم تلك السياسة منح مجتمع الاعمال الأمريكية مناصب جامعية في علم الاقتصاد، مع تقديم الاعانات المالية إلى الصحف ومؤسسات ومراكز الدراسات والابحاث (الاعمال) خدمة لمصالح التجارة الحرة، ولرفض أي سياسة تدخل حكومي في الشؤون الاقتصادية[9].

ولم تقتصر تلك الخطى الرأسمالية الأمريكية لتحسين الاقتصاد الامريكي ما بعد الحرب فحسب، بل لتدعيم المركز الأمريكي كقوة عالمية. فمن خلال نظام التجارة الحرة توسع النشاط الاقتصادي الأمريكي في أوربا واسيا وأفريقيا[10]، وهذا التوسع اثر سلبا على التعامل التجاري الأمريكي مع دول أمريكا اللاتينية وبلغ نسبته 36% من مجموع التعامل التجاري الأمريكي العالمي. وكانت قيمة الصادرات الأمريكية إلى دول أمريكا اللاتينية قرابة 3,746 مليار دولار، بينما كانت قيمة الاستيراد الأمريكي من دول القارة بلغت قرابة 3,510 مليار دولار، مما يعني ان الفارق في ميزان المدفوعات البالغ 236 مليون دولار في صالح الولايات المتحدة الأمريكية عام 1951[11]، حتى بلغ قيمة الرأسمال الأمريكي في القارة 662 مليون دولار ، بينما قدرت قيمة الارباح الأمريكية 3,276 مليار دولار بين عامي (1951-1954). ولتبسط الولايات المتحدة الأمريكية حمايتها المالية فانها كانت تشرف على إدارة الكمارك لتلك الدول، وبما إن هذه الكمارك تمثل المصدر الرئيسي لموارد الحكومات، فان ذلك حقق للولايات المتحدة الأمريكية نفوذا على دول القارة[12]، ولأنها تتحكم بسوق أمريكا اللاتينية استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من خفض أسعار المواد الخام المصدرة إليها من دول القارة، فخفضت أسعار الصوف الأرجنتيني إلى الثلث، والصوف الاورغواني (الذي شكل 50% من مجموع الصادرات الاورغواي) إلى النصف، كما ضغطت على البرازيل لخفض أسعار البن (الذي شكل 65% من مجموع الصادرات البرازيلية، والمصدر الاول في استجلاب العملة) إلى 30% عام 1955، مما أدى إلى خسارة دول أمريكا اللاتينية حوالي مليار دولار بسبب هبوط أسعار الخامات في السوق الأمريكي وحده، بالمقابل رفعت الولايات المتحدة الأمريكية الرسوم الكمركية على النحاس الشيلي والزنك والرصاص البوليفي، والصوف الاورغواني مما تسبب بهبوط صادراته إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 90% بين عامي (1950-1957)، كما نهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الإغراق في بيع فوائض منتجاتها الزراعية بأسعار منخفضة عن السعر المنتج في دول القارة، مما إلحاق الضرر بالدول المصدرة والمستوردة للمنتج على السواء، منها بيع القمح الأمريكي بسعر منخفض إلى البرازيل عام 1956 لمنافسة الأرجنتين المصدرة الرئيسية للقمح إلى البرازيل، كما سبب إغراق السوق بالقطن الأمريكي إلى قلة الطلب على القطن المكسيكي، مما عرض المكسيك إلى خسارة وصلت 30 مليون دولار عام 1957، وبسبب تلك السياسة انخفاض أنتاج القمح البوليفي عام 1959، وان ما دعم سياسة الإغراق عدم قدرة دول أمريكا اللاتينية رفع رسومها الكمركية لتشجع أنتاجها الوطني بسبب سيطرة الاحتكارات الأمريكية على رسومها الكمركية[13]. وهذا جزء من السياسة الاقتصادية الأمريكية حيال دول امريكا ألاتينية ما بعد الحرب المقررة، وهذا ما أوضحه وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس (1953-1959) قائلا:(ان الولايات المتحدة الأمريكية دفعت مبالغ ضخمة ثمنا لمنتوجات أمريكا اللاتينية الطبيعية والزراعية، وكانت النتيجة حدوث تضخم مالي، وازدهار ضعيف، وثم توقفت بلاده عن عملية الشراء غير الطبيعة- حسب قوله- تاركة للحكومات هذا العمل الصعب لتقوم سياستها الاقتصادية بعد الحرب)[14]، لذلك وبين عامي(1946-1958) كانت نصف صادرات أمريكا اللاتينية كانت تذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالمقابل كان ثلث جملة الواردات الأمريكية وربع جملة الصادرات الأمريكية من التبادل التجاري الأمريكي مع تلك الدول، مما جعل ذلك الولايات المتحدة الأمريكية الدائن الرئيسي. وعلى وصف نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون(1953-1961) (ان تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع أمريكا اللاتينية تزيد عن تجارتها م أوربا وآسيا والشرق الأقصى مجتمعة)[15].

ومع تراجع حجم المال الأمريكي بعد الركود الاقتصادي الأمريكي عام 1958 بنسبة 61% عن عام 1957 ، فان ذلك سبب تراجع في نسبة ما تستورده الولايات المتحدة الأمريكية من تلك الدول من 36% إلى 29%[16].

وبما ان اقتصاديات دول القارة ارتباط بالاقتصاد الأمريكي لذا سبب الركود الاقتصادي الامريكي عام 1958 في ازمات مالية لدول أمريكا اللاتينية عدت الاسوء في تاريخها المعاصر، فانخفضت اسعار غالبية المنتجات المصدرة، وقلة العملة الصعبة اللازمة لمشاريع التنمية، ولتغطية نفقات السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية المستوردة في تلك الدول[17]. كما ان مقدار المساعدة الأمريكية المقدمة الى دول البنلوكس Benelux[18] عادل ثلاث اضعاف المساعدة الأمريكية المقدمة إلى الدول أمريكا اللاتينية العشرين في حين كان حجم رؤوس اموال الاستثمارات الامريكية مرتفع وصل إلى مليار دولار في مجال النفط، و750 مليون دولار في الصناعات التحويلية، و500 مليون في مجال التعدين ما بين عامي (1945-1960)، مما زاد الخلل في اقتصاديات تلك الدول، واعطى صورة حقيقية للدعم الأمريكي إلى دول القارة[19].

وما كان يدعم تلك السياسة الاقتصادية الأمريكية الاضطرابات السياسية والتضخم والفساد في دول أمريكا اللاتينية في تهريب رؤوس الأموال الخاصة والتي قدرت (300) مليون دولار سنويا أي ثلث الاستثمارات الخاصة خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي. فـفي البرازيل اكبر قوة اقتصادية في القارة، وظفت مليارات من الدولارات لـلاستثمارات الأجنبية ما بعد الحرب العالمية الثانية، واحتلت الاستثمارات الأمريكية مع القروض الأمريكي مركز الصدارة بـهدف تحسين الاقتصاد البرازيلي، حتى بلغت حجم الأموال الداخلة 1,814 مليار دولار بيد ان تلك الاستثمارات والقروض قد سببت بتضخم اقتصادي وتم قمع القوى المعارضة لتلك السياسة، مما اظهر حجم الفساد المتخفي وراء ذلك والذي وضع البرازيل في قائمة الدول المديونة في العالم، في تلك المرحلة[20].

وبحثت الرأسمالية الأمريكية عن حلول للخروج من الركود الاقتصادي، وبما ان الرأسمال الأمريكي الخاضع للربح كان يسيطر على ما نسبته60% من التجارة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية، فان حجم الرأسمال الأمريكي الخاص العائد إلى شركات الفواكه والسكر والحديد والنفط والمعادن ومختلف المواد الغذائية والأولية الموظف في استثمار مناجم المواد الأولية لقارة أمريكا اللاتينية تم رفعه قياسا إلى الاستثمار الأمريكي في مناطق أخرى، ووصل حجم ما وظف من الرأسمال الأمريكي إلى 8,2 مليار دولار عام 1959، وحقق أرباحا سنوية عالية قدرت مجموعها 3,514 مليار دولار مابين عامي (1959-1963)، أي ان حجم العائدات المالية المتحققة من ذلك اكبر من حجم الأموال التي جرى استثمارها بأربع مرات ضعف، مقابل ذلك تراجع التوظيف الخاص الأمريكي في قارتي أمريكا اللاتينية وآسيا بعكس التوظيف في اكبر الشركات الأمريكية في أوربا الذي فاق إرباحها، مما يعني ان الإيرادات المالية الضخمة من استثمار مناجم المواد الأولية في أمريكا اللاتينية وآسيا سخرت في توظيف أموال أمريكية ضخمة في بقية مناطق العالم خلال تلك الأعوام، بهدف تقوية نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي والسياسي عالميا[21].

بينما زادت الامور تعقيدا في دول أمريكا اللاتينية حينما التجأت حكوماتها إلى طلب القروض والمساعدات لمعالجة التضخم المالي في بلدانها، وبدورها قدمت الولايات المتحدة الامريكية الاعتمادات الحكومية إلى دول أمريكا اللاتينية بشكل قروض ومساعدات اقتصادية وعسكرية، وكانت القروض الضخمة بفوائد أو ارتبطت بشراء بضائع أمريكية، أو شحنت على ناقلات أمريكية، أو خصصت لمشاريع تعود بالنفع على المستثمرين الأمريكيين على المدى الطويل، فكانت منها قروضا قصيرة الاجل بفائدة (6-7)% أو (4-5)% شرط شراء المنتوجات الزراعية الأمريكية؛ أو قروضا طويلة الاجل، ومن تلك القروض ما قدمه بنك الاستيراد والتصدير قروضا مقابل ضمان احتكار الصناعة الأمريكية تصدير بضائعها إلى تلك الدول، وبدورها وضعت المصانع

الأمريكية اسعار اعلى بكثير من متوسط الاسعار العالمية، ان من اهداف تلك القروض اقتصادية وسياسية كوسيلة ضغط لنهج سياسة داخلية وخارجية تتفق مع مصالح الاحتكارات الأجنبية، فقد قدم بنك الاستيراد والتصدير قرض بمقدار 1,337 مليار دولار للبرازيل بين عامي (1946-1958)، وارتفع إلى 1,900مليار دولار بسبب امتيازات الشحن والمساعدة التقنية مما جعل فوائد الديون 350 مليون دولار عام 1960، وبلغت ديون البرازيل 3,8 مليار[22]. وعلى الرغم من ان الاعتمادات الأمريكية اقل من إرباح التوظيف الأمريكي الخاصة، لكن ذات ابعاد إستراتيجية في المنطقة[23]. وبالنتيجة فان اقتصاديات أمريكا اللاتينية المرتبط بالاقتصاد الأمريكي الذي هيمن على السوق العالمي قد عزز العائد لصالح الاقتصاد الأمريكي بينما اضر باقتصاديات تلك الدول الذي كان يتحكم الرأسمال الأمريكي فيه.

ووسط تلك الأزمات الاقتصادية التي خلفت عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، حاولت حكومات تلك الدول تبحث عن حلول منها البحث عن المساعدة الأجنبية للخروج من ذلك، في الوقت الذي كان يتعاظم الميل باتجاه تبني أنظمة شيوعية، مع دعوة إلى سياسة وطنية شاملة، والتحرر من كل إشكال الوجود الأجنبي، خلق ذلك مزيدا من الاضطرابات السياسية في دول أمريكا اللاتينية[24].

وجاء تبني كوبا النظام الماركسي- اللينيني عام 1959، وإعلانها تأميم الاستثمارات الأمريكية[25]، بمثابة طعنة شيوعية في داخل أمريكا اللاتينية، من وجهة نظر الادارة الأمريكية، وان انتشار الفقر في مجتمعات تلك الدول يولد إقامة تيارات أو حكومات بعيدة عن المسار الأمريكي، الامر الذي تطلب تحركاً أمريكياً في منع خروج القارة عن القبضة الأمريكية، كما ان التعامل التجاري السوفيتي مع بعض دول امريكا الاتينية كالبرازيل والأرجنتين والاورغواي على رغم من محدوديته لكن كان اخذ بالتزايد فقدر بمقدار 200 مليون دولار عام 1957، ثم وصل الى حوالي 300 مليون دولار عام 1959، حتى وصل إلى 450 مليون دولار عام 1960[26].

كل ذلك اقلق الادارة الأمريكية، لذلك نشطت البنوك الأمريكية في مجال تقديم القروض إلى تلك الدول، منها بنك الأمريكي- الدولي للتنمية الذي اسس في كانون الاول 1959 برأسمال مليار دولار، نسبة الرأسمال الأمريكي منه 42%، لمنح قروض بفائدة اقل طويلة الاجل، إلى جانب ذلك كان اداة ضغط على الحكومات الأجنبية لنهج سياسة تراعي المصالح الامريكية، مع اقامة السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية تحت شعار التنمية الزراعية والصناعية وهدفها كان خدمة نشاط البنوك الأمريكية[27]، ولاحتواء الثورة الكوبية، إعلان الرئيس الأمريكي دوايت ديفيد إيزنهاور(1953-1961) برنامجا لتقديم المساعدة لكل دول أمريكا اللاتينية ماعدا كوبا بقيمة 500 مليون دولار في تموز 1960 تحت مسمى **التنمية الاجتماعية والمعاشية** مع حث اعضاء منظمة الدول الأمريكية على ادانة تصرفات كوبا، والمثير بالأمر ابتعاد أعضاء دول المنظمة عن طلب المساعدات لاهداف اقتصادية منذ قبول هذه المساعدة[28].

- **(مشروع التحالف من اجل التقدم عام 1961):**

بينما الولايات المتحدة الامريكية كانت تبحث عن حلول من اجل تحريك الاقتصاد الأمريكي وإخراجه من الركود الذي أصابه بين عامي (1960-1961)، حتى ان المرشح للرئاسة الأمريكية جون كيندي أعلن في حملته الانتخابية عن مشروع يروم إلى خفض الضرائب ومنح ائتمان ضريبي للاستثمار بنسبة 7% لتحفيز الإعمال التجارية، مع توسيع برنامج المساعدة الاقتصادية التي تعود نسبة 80 % من فوائدها إلى الخزانة الأمريكية، وذلك في اطار برنامج اقتصادي قصير الأجل، بهدف الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي، إما بشكل طلب متزايد على الصادرات الأمريكية، أو زيادة في توسيع الصناعات، للحد من البطالة[29].

وبعد تسلم كيندي الرئاسة الأمريكية (1961-1963) تحدث في 13 آذار 1961 عن تغيير في اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه الاضطرابات القائمة في دول النامية، بذكره ((ان قوة أمريكا وثرائها يجب ان يكون في خدمة التغيير الثوري، مما يحتم تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بمبادئها الثورية لتقدم أنموذج لتقدم المرتبط بالحرية، وبعث روح الثورة الأمريكية لتقود الخط السياسي الأمريكي))[30]، واستمرارا لسياسة ايزنهاور في تقديم المساعدة الإنمائية لدول أمريكا اللاتينية، اقترح كيندي مشروع قدمه رسميا إلى الكونغرس عنوانه **(التحالف من اجل التقدم)** في 14 آذار 1961 توفر بموجبه الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أخرى، ووكالات دولية، ومؤسسات خاصة مختلفة مبلغ 20 مليون دولار، لتعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة في دول أمريكا اللاتينية، وفق مبدأ (ان الدول الغنية تقدم الرأسمال اللازم لإثبات التنمية لا تنفصل عن الديمقراطية). كما تضمنت المساعدة الأمريكية تقديم 300 مليون دولار سنويا من الرأسمال الأمريكي الخاص، وهذا عادل اربعة اضعاف المساعدة المقدمة لتلك الدول بين عامي (1946-1960)[31]، وعد المشروع جزء من المساعدة الاقتصادية الأمريكية الواسعة ولأمد طويل[32]، وحسب وصف كيندي (بهدف فرض ثورة من الأعلى إلى الأسفل، أي إصلاح وتحديث). وجاء هذا المشروع مع تأزم الوضع الأمريكي- الكوبي[33]. ووافقت هايتي وبنما والدومينيكان وهندوراس والسلفادور والمكسيك والأكوادور وبوليفيا وفنزويلا وكولومبيا وكوستاريكا ونيكاراغوا وغواتيمالا والأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأورغواي وشيلي وبيرو على المشروع في اب 1961، وتعهدت الدول التسع عشر باستثمار 80 مليار دولار خلال عشرون عاما في اصلاحات الأراضي، والضرائب، واصلاحات اقتصادية واجتماعية أخرى[34].

ووافق الكونغرس على جعل مشروع التحالف من اجل التقدم ضمن برنامج المساعدة الأمريكية إلى دول أمريكا اللاتينية في 4 أيلول 1961، وأدرج ضمن برنامج وكالة التنمية الأمريكية- الدولية في 3 تشرين الثاني، وحسب ما أشار إليه رئيسها (ان الولايات المتحدة الأمريكية ستقدم اعتمادات مالية بعشرة مليار دولار لمدة عشر اعوام أي معدل مليار دولار سنويا إلى دول أمريكا اللاتينية، كما سيقدم المشروع من الأرصدة المستثمرة 70 % كقروض، و30% بشكل منح). حمل المشروع في طياته دعم أمريكي للإصلاح الاقتصادية في دول أمريكا اللاتينية ولتعزيز مؤسسات الدول الضعيفة كخطوة أولى لأجل نمو الإصلاح والتنمية، وبما إن الإصلاح الاقتصادي في أمريكا اللاتينية يتطلب الإصلاح الزراعي والضريبي، وهذا لا يتحقق الا بتغيير في التركيب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في دول القارة، أي ثورة على حكم الأقلية الإقطاعية الرأسمالية المتسلطة، والمرتبطة بمصالح مع المستثمر الأمريكي، مع تأميم الأراضي المستثمرة من الشركات الأمريكية، ومن حيث المبدأ ان المشروع سوف يضر بالرأسمالية الأمريكية مما يؤثر سلبا على الميزانية الأمريكية. لذلك وضعت الحكومة الأمريكية شروط في المشروع تعارض الإصلاح الزراعي الذي سعت دول القارة لتحقيقه، فقد تضمن القانون الخاص بالمساعدة الخارجية الأمريكية عام 1962 بندا منح الرئيس الأمريكي منع المساعدة عن أية دولة تؤمم أو تفرض ضرائب عالية على الشركات والمؤسسات لأمريكية العاملة في تلك الدولة التي ملك الأمريكيون أكثر من نسبة 50% من رأسمالها، وللرئيس الأمريكي الحق في إعادة المساعدة في حالة منح الدولة التعويض العادل والسريع عند التأميم أو إلغاء الضرائب اذا كانت عالية وخلال ستة أشهر. وظهر الموقف جليا عندما أعلنت هندوراس الإصلاح الزراعي على أراضي المملوكة لشركة الفاكهة المتحدة الأمريكية، التي تعد اكبر شركة استثمار في أمريكا الوسطى، ودفع التعويض بسندات وليس نقدا، رفضت الشركة ذلك وساندت الإدارة الأمريكية موقف الشركة[35]، وما دعم هذا التوجه الأمريكي، زيادة طلب الدول النامية للمساعدة الأمريكية. لذلك لم

يكتب للمشروع التحالف من اجل التقدم النجاح من البداية بسبب رفض الإدارة الأمريكية تعديل موقفها أثناء مؤتمر سان باولو في البرازيل عام 1963[36].

اما بالنسبة إلى تخصيص أعتمادات أمريكية سنوية بمليار دولار لمدة عشر سنوات لتحقيق نمو اقتصادي في أمريكا اللاتينية بنسبة 5% في العام، لم يتحقق ذلك بسبب ما تحقق من نمو اقتصادي بنسبة 2% بينما كان معدل نمو السكان في دول القارة 2,4% سنويا، وكان أعلى مستوى في النمو السكاني في تلك الاعوام، بينما كان نصيب دول القارة بين الدول النامية المستفيدة من المساعدة الأمريكية المركز الرابع، لارتفاع حجم القروض والمنح المقدمة من المشروع.

الجدول رقم (1) يبين تدفق رأسمال الصافي مقدرا بملايين الدولارات مقابل عدد السكان ونصيب الفرد من تلك الأموال المتدفقة في دول أمريكا اللاتينية في عام 1963:[37]

دول أمريكا اللاتينية	تدفق رأسمال الصافي بالملايين	السكان بملايين	نصيب الفرد
أمريكا الشمالية والوسطى	384	62	6,5
أمريكا الجنوبية	486	112	4,3
الكاريبي	270	52	5,2

وزاد الأمور سوء هبوط نسبة صادرات دول أمريكا اللاتينية عن نسبة الصادرات العالمية، كما ان تدفق المساعدة الخارجية لا يتناسب مع ارتفاع تكلفة الديون المستحقة على تلك الدول، وان المساعدة الأمريكية لا تقدم لإنشاء مشروعات تجارية وصناعية مملوكة للدولة المستفيدة من المساعدة لتمويل ميزانيتها، بل إلى مشروعات خاصة في تلك الدول، من اجل خلق مناخ اكثر ملائمة للاستثمار الأمريكي في دول أمريكا اللاتينية[38]. واما الدول التي أقرت مشاريع الإصلاح الزراعي كبوليفيا وهندوراس وغيرها، ومن التي أممت المناجم كالارجنتين وبوليفيا والاراغواي وغيرها تعرضت إلى حرب استعمارية من معامل التكرير والشركات الأجنبية مع ارتفاع تكاليف الإنتاج[39].

ولم يكن التراجع الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية مقتصر على التغلغل والتدخل الأمريكي في دول القارة، بل أيضا اسهم انتشار الفساد وسوء الادارة إلى ضياع الأموال وتدهور الاوضاع في تلك الدول، منها ان تدفق الأموال لدول أمريكا اللاتينية لا يصل منه الا القليل إلى سواد الشعب بسبب سوء توزيع الثروات القومية، فالدولة تأخذ نسبة مئوية على استثمارات تلك الثروات مقابل منح العقود الحكومية للشركات، والتنازل عن حقوق التصدير للشركات الأجنبية، وعمليات سيطرة أصحاب النفوذ والامتيازات على الثروة القومية، والى الصفقات الرابحة التي تتم بالخفاء، أي انحصار الثروة بيد أشخاص متنفذين بالسلطة؛ بينما الغالبية الاخر من الشعب تعيش في مستوى الفقر، ومثال ذلك البرازيل ان نسبة 60% من الفقراء تلقى 16% من الدخل القومي، بينما نسبة 10% من الأغنياء تلقى 66% من الدخل القومي[40]. كما ان ارتفاع حجم رؤوس الأموال الخاصة المهربة إلى خارج في بعض دول أمريكا اللاتينية، اصبحت مصدراً صافياً لرؤوس الأموال الأجنبية. ومن جانب اخر ان التقصير في نظام العمل، وعدم انتظام العمل(بالنسبة للعامل في الدول النامية)، سبب تعطيل الإنتاج، وخلف مشاكل اقتصادية. وليس هذا فحسب، ان تحكم الجيش بالوضع السياسي، وخلقه أزمات وانقلابات متكررة أثرت على ميزان المدفوعات، مع تخصيص جزء كبير من الميزانية لصالح القوات المسلحة وفي مقدمة تلك الدول البرازيل والمكسيك والأرجنتين اكبر دول القارة، جعل كل ذلك الأوضاع

المالية والاقتصادية في تلك الدول مستمر بالتراجع وعجز مالي سبب مشكلات داخلية وفوضى سياسية وازمات اقتصادية حادة فيها، منها ما حدث في الأرجنتين عام 1962، وفي المستعمرة الأمريكية بورتوريكو نشبت حركة تمرد تطالب الانفصال عن الولايات المتحدة الأمريكية عام 1963 بسبب تردي الاوضاع فيها، وازمات سياسية عاصفة في البرازيل وشيلي وبوليفيا عام 1964، والاراغواي عام 1966، وبيرو بين عامي (1962-1964)[41].

ومع ان المساعدة الأمريكية سجلت مستوى مرتفع وصل 7,8 مليار دولار خلال عقد الستينيات[42]، لكن ما حققته المساعدة من نتائج على أوضاع دول أمريكا أللاتينية المشمولة بتلك المساعدة لم يتجاوز ثلث احتياجات المقدرة لرؤوس الأموال، وان ارتفاع حجم القروض والمنح المقدم خلال مشروع التحالف من اجل التقدم كان لاعتبارات سياسية وعسكرية أكثر من اقتصادية، كما ان حصة بعض دول أمريكا اللاتينية مثل بوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا والدومينيكان وبيرو من المساعدة الأمريكية اكثر من بقية الدول الاخرى، وان تقديم المساعدة الأمريكية تميز بطابع الاتفاق الثنائي لا وفق مساعدة متعددة الأطراف، أي ستكون المساعدة مرتبطة بالمشيئة الأمريكية، ولا تخضع لإلية دولية، أوتتأثر بالصراعات الدولية، مما يعني عدم ضمان استمرارية تدفق المساعدة، وهذا مناقض لاحتياجات تلك الدول من المساعدة بهدف التنمية الاقتصادية التي لا تتحقق الا على المدى الطويل جراء بطئ فاعلية مشروعات التنمية في الدول النامية[43]. وفي حقيقة الامر ان إدارة كيندي اقرت بفشل المشروع وان كانت تحمل حكومات ومؤسسات دول أمريكا اللاتينية مسؤولية فشل المشروع لمعالجة الفقر والامية في بلدانهم[44].

ومن جانب اخر، كانت الاعتمادات الحكومية الأمريكية المخصصة للمشروع اقل من ارباح الرأسمال الأمريكي الموظف في القارة، وخصصت الاعتمادات لإيفاء ديون دول أمريكا اللاتينية الذي ارتفع بشكل كبير، واحتل الدين المقدم من واشنطن الجزء الاكبر منه، اذن عائد القسم الاكبر من الاعتمادات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم (2) يبين الفرق بين الاعتمادات الحكومية الأمريكية وارباح الراسمال الخاص الأمريكي في دول أمريكا اللاتينية بملايين الدولارات[45]

الاعوام	الاعتمادات الحكومية الأمريكية	ارباح الراسمال الأمريكي الخاص
1960	194	641
1961	710	711
1962	587	761
1963	576	801
المجموع	2,067	2,914

وهذا ما اكده الرئيس كيندي حين ذكر ((ان 90% من اموال المساعدة الاقتصادية الأمريكية كانت تنفق لفتح اسواق لشراء السلع والمعدات الأمريكية في الدول المشمولة بالمساعدة، وخلق المشروع 1,5 مليون وظيفة للأمريكيين، وتجنيد 3,5 مليون جندي في حلف شمال الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لتطويق الكتلة الشيوعية، وانخفض معدل العجز الأمريكي عامي1961 و1962، وبلغ صافي الدخل من الاستثمار الأجنبي زيادة حوالي 300 مليون دولار عن عام 1960))[46]، مما زاد في حجم الايرادات الأمريكية، وخفض الضرائب من 90% إلى 70%، وحقق نمو اقتصادي بنسبة 5-6% سنويا، بينما انخفضت البطالة من 5,7% إلى 4%، كما ارتفع الإنتاج القومي الأمريكي الاجمالي من 313 مليار دولار عام 1958 إلى 618 مليار دولار عام1963[47].

وعلى الرغم من التوسع في عدد الدول المستفيدة من المساعدة الأمريكية بسبب زيادة الطلب على المساعدة من الدول النامية، لكن لم يشهد حجم المساعدة الأمريكية زيادة كبيرة فبعد كان حجم المساعدة المقدمة 2,8مليار دولار عام 1960 وصل إلى 3,5 مليارات عام 1963 قياسا إلى حجم الرأسمال الأمريكي الموظف في الاستثمار الخارجي الذي بلغ 2,5 مليار دولار عام 1960، أصبح 2,8 مليار دولار عام 1963(باحتساب الضريبة المفروضة على رأسمال المصدر إلى سوق أوربا الغربية ذات السوق الاستثماري المرتفع بسبب رفع أسعار النقد عام 1961)[48]. ومع ان المساعدة الأمريكية لم تحتل سوى 0,7% من ميزانية المدفوعات الأمريكية لكنها قدمت بين (20- 35) % من مجموع النفقات الواردة في ميزان المدفوعات الأمريكية[49]. وعلى الرغم من الاتهامات التي وجهت لبرنامج المساعدة الخارجية من قبل العديد من السياسيين الأمريكيين انه اثقل الميزانية الأمريكية الا ان في حقيقة الامر يعود ذلك إلى أطلاق سلسلة من برامج الأنفاق الباهظة، مع زيادة الطلب الأمريكي على السلع والخدمات تجاوز القدرة الاقتصادية الأمريكية مما سبب بتضخم في الميزانية في سنوات إدارة كيندي، بينما استفادت الادارة الأمريكية من برنامج المساعدة في دعم مركزها الإعلامي والاقتصادي والسياسي عالميا[50]، وأهميته في الإستراتيجية الأمريكية، لذلك كان البرنامج جزء من السياسة الأمريكية، واحتلت المساعدة الأمريكية نصف المساعدات المقدمة من الدول المتقدمة إلى دول النامية.

وبالنتيجة وفر مشروع التحالف من اجل التقدم سوقا أساسيا ومباشر للسلع والخدمات الأمريكية، ووسع أسواق الشركات الأمريكية وراء البحار، وجعل الدول المستفيدة من المساعدة تخضع لنظام التجارة الحرة الذي دعم عمل الشركات الأمريكية، وبالتالي أجبرت تلك الدول إلى تخصيص 80% من القروض التي تتلقاها لمشترياتها من الولايات المتحدة الأمريكية[51].

وبذلك يكون الهدف الحقيقي من المشروع ليس تامين موقف معادي للشيوعية من دول أمريكا اللاتينية لانها دول بعيدة عن جوهر الصراع السوفيتي-الأمريكي في أوربا والشرق الاوسط، وحتى ان القوى الشيوعية في دول أمريكية اللاتينية رغم نشاطها الا انها لا تمتلك الامكانيات لمقاومة الجيش الوطني، الذي كان تحت القبضة الامريكية، لكن استخدمت الادارة الأمريكية ذلك تبريرا لسياسية استمرت عليها في التدخل في شؤون القارة، وللمحافظة على الرأسمال الأمريكي هناك تحت مسمى (التحالف من اجل التقدم) بدل من التدخل العسكري المباشر، كما ان قيمة الدولار في نطاق المساعدة الأمريكية تبقى اكبر من ما يصرف مباشرة على القوات الأمريكية، كما انه يقلل من تورط قوات أمريكية في حروب وازمات قد تؤدي الضرر في مصالح رؤوس الأموال الأمريكية وسمعتها في عصر الصراع بين القطب الرأسمالي والقطب الشيوعي.

واتضح ذلك من تورط الادارة الأمريكية منذ عام 1962 في حدوث سلسلة من الانقلابات ضد أنظمة منتخبة من الشعب، وفي تدعيم أنظمة ديكتاتورية تطلب المساعدة الأمريكية تحت شعار معاداة الشيوعية، لأجل أقامة حكومات أكثر ارتباطا سياسيا واقتصاديا وعسكريا بالولايات المتحدة الأمريكية. وقدمت أدارة كيندي مساعدات عسكرية للجيش في كل من الأرجنتين والبرازيل والبيرو والدومينيكان بهدف تقوية السلطة العسكرية في تلك الدول، القيام بانقلابات عسكرية للإطاحة بحكومات وطنية منتخبة، على الرغم من التناقض الملحوظ في المساعدة العسكرية التي لم تحتل سوى ربع المساعدة الأمريكية منذ عام 1959، وتحت مبرر أمريكي في منع وصول قوى راديكالية تساعد على وصول الشيوعية إلى السلطة، وبدا ذلك من حجم المساعدة العسكرية الأمريكية المقدمة لدول القارة البالغة (700) مليون دولار بين عامي (1954-1963)[52]، وباعتراف الكونغرس الأمريكي ان نفقات المساعدة الأمريكية كانت 80% منها مساعدات عسكرية، واقل من نسبة 15% مساعدات إنمائية[53]. فقد تفاوتت حصص دول أمريكا اللاتينية من المساعدة العسكرية الأمريكية خلال عامي (1951-1962)، فكانت البرازيل في مقدمة الدول التي قدمت لها مبلغ

172,385 مليون دولار، ثم شيلي 57,224 مليون دولار، وبعدها كولومبيا 29,848 مليون دولار بينما حصة المكسيك فكانت الاقل بين دول المنطقة حيث حصلت على 755 الف دولار[54]. واعطت الادارة الامريكية صورة وضحة لسياستها هذه في البرازيل، التي عدت مع كوبا من اهم دول أمريكا اللاتينية في الحسابات الأمريكية، حين دعمت إدارة كيندي ومن خلال المخابرات المركزية الأمريكية والسفارة الأمريكية في البرازيل بشكل كبير المظاهرات المناوئة وقدمت 129مليون دولار لذلك، ثم منحت 5 ملايين دولار لتدعيم الانتخابات البرلمانية ضد حكومة جواو غولارت (1961-1964)، بعد تاميم حكومة غولارت الشركات الكبرى في البرازيل ومنها شركة الهاتف والتلغراف الدولية (الأمريكية)، وبسبب اقامته نظام رئاسي، وأجرائه اصلاحات في ربيع 1963، اتهمته الادارة الامريكية انه شيوعي، رغم انتقده لحكومة كوبا الشيوعية، والغزو الأمريكي لكوبا عام 1961، وتحت الضغط الأمريكي تعرضت البرازيل إلى انهيار اقتصادي كبير وامتنعت البنوك عن إقراضها، وتدهور مستوى الفرد، ومولت واشنطن الجيش بالوقود والاسلحة، للقيام بانقلاب عسكري ضد غولارت، وبعد تسلم الحاكم العسكري السلطة الغى تعدد الاحزاب السياسية، واعلان دستور جديد، وقمعت حركات طلابية وعمالية معارضة للسلطة، مقابل منح الشركات الأجنبية امتيازات اقتصادية ضخمة، منها اعفائها من الضرائب، وتقديم قروض لها مدعومة من الحكومة، مع تسهيل شرائها اراضي ومصانع من الشركات المحلية، وفق ما سمية بالمعجزة الاقتصادية البرازيلية، التي خدمت مصالح كبار قادة الجيش والرأسماليون والشركات الأجنبية على حساب الطبقات الفقيرة[55].

وبالتالي استغلت إدارة كيندي الأزمة الكوبية ليس في خلق أجواء الاستقرار في أمريكا اللاتينية بتحسين أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل بربط دول القارة بالقرار الامريكي، وتحجيم قوى اليسار ولو إلى حين. وبدى ذلك من مقدار المساعدات العسكرية المقدمة قياسا للمساعدات الانمائية التي عدت تحت التحالف من اجل التقدم.

- **<u>الخلاصة والاستنتاجات:</u>**

* فرضت المتغيرات الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية سياسة أمريكية جديدة كانت التحالفات والمساعدات جزء منها، وتحت مظلة الإصلاح والتنمية والاستقرار، لاحتواء وتبعية الدول النامية للولايات المتحدة الأمريكية، والذي لا يتحقق الا بخلق مزيد من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول، من خلال منع تسلل قوى أخرى اصلاحية، يسارية ثورية، أو معارضة لنفوذ الأمريكي في تلك الدول، مع أيجاد بيئة ضعيفة هشة حيث البطالة والفقر تنتشر فيها، لكي تقتات على المساعدة الامريكية في معالجة ازماتها، التي توفرها الادارة الأمريكي وفق الشروط الامريكية، والهدف من ذلك تحريك الاقتصاد الأمريكي الذي اصابه الركود، وأيضا لحماية مصالح القوى الاقتصادية وأصحاب الشركات والمؤسسات الأمريكية العاملة في أراضي القارة، كما هيأت تلك الازمات المجال امام البنوك الدولية، التي احتل الرأسمال الامريكي النسبة الاعلى فيه، لتقديم المنح والقروض، وضمن مشروع التحالف من اجل التقدم، أي معنى ذلك حماية دافعي الضرائب من الأمريكيين، بما يحقق فوائد وعوائد للميزانية الأمريكية. ومن جهة أخرى، بقاء تلك الدول تحت السيطرة الأمريكية، والقلة الرأسمالية(من كبار قادة الجيش، واصحاب الامتيازات). وكانت تلك التطلعات لا تتجانس مع طموحات بعض حكومات أمريكا اللاتينية التي كانت مطالبة بالاصلاح حتى تضمن استمراريتها في السلطة، في تلك المرحلة التي شاعت الافكار التحررية، والتقدمية، والاشتراكية العالمية، وتأميم الاحتكارات الأجنبية. وبذلك ظلت المساعدة محصورة بالهدف الأمريكي، بعيدة عن تحقيق الشعارات التي تحملها من تنمية وتقدم الشعوب والقضاء على الفقر والأمية المنتشرة بين مجتمعات المشمولة بالمساعدة الأمريكية. وبذلك حقق التحالف من اجل التقدم مبدأ الثورة من الأعلى إلى الأسفل بثورة ضد الفقراء.

الهوامش:

([1]) قدر عدد الانقلابات العسكرية منذ استقلال دول امريكا اللاتينية إلى الحرب العالمية الاولى (150) انقلابا، وبعد الحرب العالمية الثانية إلى عام 1963 قرابة (20) انقلابا.

([2]) جودة عبد الخالق، المساعدة الاقتصادية للدول المتخلفة، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد 7، السنة 3، 1967، ص 97.

([3]) جون فوستر دالاس، حرب أو سلم، ترجمة: عفيف الصمدي، ط2، مصر، د.ت، ص134.

([4]) المرجع نفسه، ص166.

([5]) المرجع نفسه

([6]) Hartman F.H, Basic Documents of International Relation, new York,1951, P.278.

([7]) حدث تدهور في معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم عام 1929، حين بدات الازمة في أسواق المال الأميركية بانهيار بورصة نيويورك في وول ستريت في 24 تشرين الأول 1929 بسبب طرح 13 مليون سهما للبيع لكنها لم تجد مشترين لتفقد قيمتها. وأعلنت عشرات المؤسسات المالية إفلاسها وأغلق العديد من المصانع، وكثرت أعداد العاطلين عن العمل وتوقف الإنتاج, وانتقلت الأزمة إلى جميع الأسواق العالمية. وضع الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت سياسة "العهد الجديد" لإيجاد حلول لها، منها إصدار قوانين عامي (1933-1935) التي تمنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات واجراءات مالية أخرى وضعت حدا للازمة.
ناهد ابراهيم دسوقي ، دراسات في التاريخ الامريكي، مصر، 1998، ص 152-154.

([8]) عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم الحديث (من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة)، ج3، مصر، 1997، ص213.

([9]) تشارلس. أو. ليرتش(جونير)، الحرب الباردة وما بعدها، فاضل زكي محمد، بغداد،1990، ص302-304.

([10]) بطرس غالي بطرس، التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد7، السنة 3، 1967، ص9.

([11]) محمود علي مكي، محمود علي مكي، الاستعمار الجديد في أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد6، السنة 2، 1966، ص120.

([12]) عبد الملك عودة، رياح الثورة في البحر الكاريبي، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد،1، السنة 1، 1965، ص40 .

([13]) عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص141-244.

([14]) جون فوستر دالاس، مرجع سبق ذكره، ص166.

([15]) محمود علي مكي، مرجع سبق ذكره، ص120.؛ جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص99.

([16]) Walter La Feber , (America, Russia, and The Cold War), (1945-1971), Ed.2nd, U.S.A, 1972, P.207.

([17]) محمود علي مكي، مرجع سبق ذكره، ص120.؛ جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص99.

([18]) اتحاد مجموعة الدول الأوربية الثلاث بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ.

([19])Walter .La Feber, Op.Cit, P.208.

([20]) حققت العوائد المالية الأمريكية ما مقداره 2,459 مليار دولار كتحويلات تتم بالتهريب من البرازيل.

كلود جوليان، الإمبراطورية الأمريكية، ترجمة ناجي ابو خليل وفواد شاهين، بيروت، 1970، ص301.؛ اوخينيو تشانج رودريجت، ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية، ترجمة عبد الحميد غلاب واحمد حشاد، د.م، 1998، ص 222.

([21]) كلود جوليان، مرجع سبق ذكره ، ص301-306. ؛ فرجينيا برودين ومارك سلدن، السر المعروف مبدأ نكسون وكيسنجر في اسية، ترجمة نصير عاروري واحمد طربين، ط1، بيروت ،1974، ص 114.

([22]) عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره ، ص240.

([23]) كلود جوليان، مرجع سبق ذكره، ص301-306.

([24]) تشارلس . أو.ليرتش(جونير)، مرجع سبق ذكره، ص140.

([25]) كلود جوليان، مرجع سبق ذكره، ص302-304.

امتلكت الشركات الأمريكية اراضي في كوبا منها شركة اتلانتيكا 500 الف فدان، وشركة ريوندا 330 الف فدان، وشركة الفاكهة المتحدة 270 فدان، وكانت تبيع اثر من نصف محصول السكر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وشبه احتكار أمريكي للكمارك الكوبية، ورفضت الشركات الأمريكية وبمساندة الحكومة الأمريكية اعلان كوبا الإصلاح الزراعي بدفع تعويضات خلال عشرين عاما مع فائدة 4% سنويا، وفرض حضر اقتصادي على شراء السكر الكوبي . وفي كانون الثاني 1962 أعلنت منظمة الدول الأمريكية طرد كوبا من عضوية المنظمة، واقامة نظام امن جماعي لمنع تسلل الشيوعي إلى تلك الدول.

ـــ، موجز التاريخ الأمريكي، مكتب الاستعلام الأمريكي ، د.ت، ص159.

([26])Walter .La Feber, Op.Cit, P.221.

([27]) عملت البنوك الأمريكية كبنك الاستيراد والتصدير، والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وصندوق النقد الدولي على تقديم تسهيلات مالية للشركات الاحتكارية، والإقطاعيين في دول أمريكا اللاتينية، بما يعود بالمنافع لكلا الجانبين . محمود علي مكي، مرجع سبق ذكره، ص122-123.

([28]) عبد الملك عودة، مرجع سبق ذكره، ص44.؛

للاطلاع عن المزيد من السياسة الاقتصادية الأمريكية للحد من المد السوفيتي مابين عامي (1946-1961) ينظر إلى: بشرى طايس عبد المؤمن، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي على النطاق الأوربي(1953-1961)، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد، 2013، ص320-338.

([29]) محمد عادل شكري، المساعدات الخارجية الأمريكية وأزمة المدفوعات، مجلة السياسية الدولية (القاهرة)، العدد 8، السنة 3، 1967 ص143.

([30]) الان نيفنز، سياسة الرئيس كيندي من خطبه، ترجمة احمد حمودة، القاهرة، 1964، ص36.

([31])Walter .La Feber, Op.Cit, P.221.

([32]) Morris K. Udall(Congressman) ,A Special Report (the Foreign Assistance Act of 1961),P.5 .

([33]) كلود جوليان، مرجع سبق ذكره، ص306؛ عبد الملك عودة، مرجع سبق ذكره، ص45.

قرر الرئيس كيندي الاستعداد الامريكي لغزو كوبا في نيسان 1961، ومن خلال انزال قوات تابعة لمجلس الكوبي لقيادة الثورة المضادة مقره في الولايات المتحدة، للقيام بعملية خليج الخنازير لغزو جزيرة كوبا، وتحت اشراف المخابرات المركزية الأمريكية، لكن العملية فشلت ورضخت الإدارة الأمريكية لشروط كوبا في اطلاق سراح اسرى امريكيين مقابل دفع 53 مليون دولار من الاجهزة الطبية والادوية إلى كوبا، وتجددت الأزمة بعد كشف طائرة تجسس أمريكية نشر السوفيت صواريخ قصيرة المدى في كوبا في تشرين الاول 1962، لذلك فرضت الادارة الأمريكية حصار بحري على كوبا، ومنحت حقها في تفتيش السفن الذاهبة إلى كوبا، وهددت باستخدام القوة ضد السوفيت أذا اطلق أي صاروخ من كوبا، مما حذا بالسوفيت إلى سحب تلك الصواريخ من كوبا ، لتجنب أي مواجهة أمريكية - سوفيتية.

ينظر: نبيل راغب، الحكومة الخفية في السياسة الأمريكية ، القاهرة ، 2008، ص231.

([34])Walter .La Feber, Op.Cit, P.221.

([35]) تعد شركة الفواكه المتحدة الأمريكية من اكبر الشركات الأمريكية الاستغلالية ذات الاستثمارات الضخمة في دول أمريكا اللاتينية، لم يقتصر نشاطها على مجال الفواكه بل مارست ضغوطا على شؤون الداخلية، والتحكم في مقدرات تلك الدول.

فرجينيا برودين ومارك سلدن، السر المعروف مبدأ نكسون وكيسنجر في اسية، ترجمة نصير عاروري واحمد طربين، ط1، بيروت ، 1974، ص31.

([36]) عبد الملك عودة، مرجع سبق ذكره، ص45.

([37]) كلود جوليان ، مرجع سبق ذكره، ص306؛. Walter La.Feber, Op. Cit, P.221

([38])David Trubek, Committee to strengthen the security of the Free World, Jan 25,-28,1963

www.eisenhower archives.gov.

([39]) لابد من ذكر انه فرض على الشركات الأجنبية العاملة في مجال الصناعة الاستخراجية الكشف عن تفاصيل مدفوعاتها للحكومات الأجنبية لكن الشركات كانت تعارض تنفيذه. لمزيد من التفاصيل عن ذلك ينظر :

مجلة التمويل والتنمية لامريكا اللاتينية، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، العدد 52، الرقم 3،ايلول ،2015، ص222.

([40]) اوخينيو تشانج رودريجت، مرجع سبق ذكره، ص 222

([41]) المرجع نفسه، ص 222-252.

([42])Connie Veillette, U.S Foreign Assistance to Latin America and Caribbean, Report for Congress, Jan.3.2006 ,p.5.

([43]) جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص105.

([44])Robert Dallek, An Unfinished Life John F. Kennedy (1917-1963), New York,2003,P.523.

([45]) كلود جوليان، مرجع سبق ذكره، ص306.

([46])Evans Gerakas and Other, Foreign Relations of the United States, 1961–1963, Volume IX, Foreign Economic Policy, Washington,1995, Doc.24, P.52. ;

جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص105.

([47]) جون ستيل جوردون، امبراطورية الثروة (التااريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية، ترجمة: محمد مجد الدين بكير، الكويت، 2008، ص216.

([48]) محمد عادل شكري، مرجع سبق ذكره، ص143.

([49]) Report U.S department of state, march,27 2017.

([50]) Evans Gerakas and Other, Foreign Relations of the United States, 1961–1963, Volume XII, American Republics ,Washington,1995.

([51]) كلود جوليان، مرجع سبق ذكره، ص190.

([52]) عبد الملك عودة، مرجع سبق ذكره، ص48.

([53])Connie Veillette ,Op.Cit,P.5.

([54]) مالك جبر، واشنطن والانقلابات في أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد3، السنة 2، 1966، ص173.

([55]) Robert Dallek,Op.Cit,P.520-521.

قائمة المصادر والمراجع:

The American Documents:

- Connie Veillette, U.S Foreign Assistance to Latin America and Caribbean, Report for Congress, Jan.3.2006.
- David Trubek, Committee to strengthen the security of the Free World, Jan 25,-28,1963.www.eisenhower archives.gov.
- Evans Gerakas and Other, Foreign Relations of the United States, 1961–1963, Volume IX, Foreign Economic Policy, Washington,1995.
- Evans Gerakas and Other, Foreign Relations of the United States, 1961–1963, Volume XII, American Republics ,Washington,1995.
- Morris K. Udall(Congressman) ,A Special Report (the Foreign Assistance Act of 1961).
- Report U.S department of state, march.27. 2017.

The Books:

- Hartman F.H, Basic Documents of International Relation, new York,1951.

- Robert Dallek, An Unfinished Life John F. Kennedy(1917-1963), New York,2003.
- Walter La Feber , (America, Russia, and The Cold War), (1945-1971), Ed.2nd, U.S.A, 1972

الكتب العربية :

- موجز التاريخ الأمريكي، مكتب الاستعلام الأمريكي ، د.ت.
- الان نيفنز، سياسة الرئيس كيندي من خطبه، ترجمة احمد حمودة، القاهرة، 1964.
- اوخينيو تشانج رودريجت، ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية، ترجمة عبد الحميد غلاب واحمد حشاد، د.م، 1998.
- تشارلس. أو. ليرتش(جونير)، الحرب الباردة وما بعدها، فاضل زكي محمد، بغداد،1990.
- جون ستيل جوردون، امبراطورية الثروة (التااريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية، ترجمة: محمد مجد الدين بكير، الكويت، 2008.
- جون فوستر دالاس، حرب أو سلم، ترجمة: عفيف الصمدي، ط2، مصر، د.ت.
- فرجينيا برودين ومارك سلدن، السر المعروف مبدأ نكسون وكيسنجر في اسية، ترجمة نصير عاروري واحمد طربين، ط1، بيروت ،1974.
- عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم الحديث(من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة)، ج3، مصر، 1997.
- كلود جوليان، الإمبراطورية الأمريكية، ترجمة ناجي ابو خليل وفواد شاهين، بيروت، 1970.
- ناهد ابراهيم دسوقي، دراسات في التاريخ الامريكي، مصر، 1998.
- نبيل راغب، الحكومة الخفية في السياسة الأمريكية ، القاهرة ، 2008.

- **المجلات:**

- بطرس غالي بطرس، التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد7، السنة 3، 1967.
- جودة عبد الخالق، المساعدة الاقتصادية للدول المتخلفة، مجلة السياسة الدولية(القاهرة)، العدد 7، السنة 3، 1967.
- عبد الملك عودة، رياح الثورة في البحر الكاريبي، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد،1، السنة 1، 1965.
- مالك جبر، واشنطن والانقلابات في أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد3، السنة 2، 1966.
- محمد عادل شكري، المساعدات الخارجية الأمريكية وأزمة المدفوعات، مجلة السياسية الدولية (القاهرة)،العدد 8، السنة 3، 1967 .
- محمود علي مكي، الاستعمار الجديد في أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد6، السنة 2، 1966.
- مجلة التمويل والتنمية لامريكا اللاتينية، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، العدد 52، الرقم 3،ايلول 2015.

The U.S Aid program for The States of The Latin American In 1961

Dr. Bushra Tais Abdulmoa'men
Mustansiriya University / College of Education
bushratias@gmail.com

Kaywords: The U.S Aid, The Latin American, john Kennedy, 1961

Abstract:

The Economy the real motive behind American influence in the Latin America states, and a way to reach a strategically and security American goals.

And There are a number of the internal and external Latin American states causes that helped the American domination on their Economies . And, The American Investments in the States of the continent was the most important means of American penetration there, which was a reflected on the economies of these States. too, American intervention at direct used, as a pretext to interference in their internal affairs to protect America economical interests. After The World War II, and during the Administration of john Kennedy (1961-1963), an developmental program was declared (**The Alliance for Progress**) in 1961, which linked between the U.S Aid and the modernization programs in the Latin American States. and The U.S aid and developmental program caused in a political and economical results that Appear it was the real purpose unspoken of the program for that achieve the U.S.A interests , and what the U.S.A policy seeks from progress any assistance.